

علم الصواليفق

الفصل الثالث: تعارض الحجج ١٤٠٤-١٩ ٢٧

د/راسات الاستاذ:
مهابي المادوي الطرابني

أقسام التعارض

غير مستقر

التعارض

مستقر

القسم الثاني التعارض المستقرٌ

مقتضى دليل
الحجية العام

دليل خاص وراء
دليل الحجية العام

البحث عن
التعارض المستقر

القسم الثاني التعارض المستقرٌ

مقتضى دليل
الحجية العام

دليل خاص وراء
دليل الحجية العام

البحث عن
التعارض المستقر

حكم التعارض المستقر من زاوية الأخبار الخاصة

٢٠٥ / ٣. عدّه من أصحابنا، عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ سُوِيدٍ، عَنْ يَحِيَّى الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَيُوبَ بْنِ الْحُرِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «كُلُّ شَيْءٍ مَرْدُودٌ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ، وَكُلُّ حَدِيثٍ لَا يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ، فَهُوَ زَخْرَفٌ» **«٥»** **«٦»**.

حكم التعارض المستقر من زاوية الأخبار الخاصة

٢٠٧٥. **محمد بن إسماعيل**، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم وغيره: عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «خطب النبي صلى الله عليه وآله بمنى، فقال: أيها الناس، ما جاءكم عنى يوافق كتاب الله، فانا قلته، وما جاءكم يخالف كتاب الله، فلم أقله» «١».

حكم التعارض المستقر من زاوية الأخبار الخاصة

- ٤/٢٠٦. محمد بن يحيى، عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى، عَنْ أَبْنَ فَضَالٍ، عَنْ عَلَىٰ بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ أَبْيَوْبَ بْنَ رَأْشَدَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «مَا لَمْ يُوَافِقْ مِنَ الْحَدِيثِ الْقُرْآنَ، فَهُوَ زَخْرَفٌ» ٧.
- ٧). الْوَافِي، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٢٣٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٧، ص ١١٠، ح ٣٣٣٤٥.

حكم التعارض المستقر من زاوية الأخبار الخاصة

• ٣٣٣٤٤ - ١١ - ٣٣» وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىٰ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلَىٰ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ وَ حَدَّثَنِي أَلْحَسِينُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ أَنَّهُ حَضَرَ أَبْنَ أَبِي يَعْفُورٍ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ - قَالَ سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْخِتَالَفِ الْحَدِيثِ - يَرْوِيهِ مَنْ نَثَقَ بِهِ وَ مَنْهُمْ مَنْ لَا نَثَقَ بِهِ - قَالَ إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ حَدِيثٌ - فَوَجَدْتُمْ لَهُ شَاهِدًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ مَنْ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَ - وَ إِلَّا فَالَّذِي جَاءَكُمْ بِهِ أَوْلَىٰ بِهِ .

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- **الطائفة الثالثة - ما يكون مفاده نفي حجية ما يخالف الكتاب الكريم.**

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• من قبيل روایة السکونی عن أبی عبد الله علیه السلام قال: «قال رسول الله صلی الله علیه و آله إن علی کل حق حقيقة و علی کل صواب نوراً، فما وافق کتاب الله فخذلوه و ما خالف کتاب الله فدعوه».

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• بَابُ الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ

• ١٧١- ١ عَلَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً وَ عَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُورًا فَمَا وَأَفَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ وَ مَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَدَعُوهُ

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• و رواية جميل ابن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة، إن على كل حقيقة وعلى كل صواب نوراً فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه» ..

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

٣٣٣٦٨ - ٣٥ - ٤٤» وَعَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَعْقُوبِ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: الْوُقُوفُ عِنْ الشَّبَهَةِ خَيْرٌ مِنَ الْاقْتِحَامِ فِي الْهَلْكَةِ - إِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً - وَعَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُورًا - فَمَا وَاقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ - وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَدَعُوهُ.

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

سَعِيدُ بْنُ هَبَّةِ اللَّهِ الرَّاوِنْدِيِّ فِي رِسَالَتِهِ الَّتِي
 حَفِظَهَا فِي أَحْوَالِ أَحَادِيثِ أَصْحَابِنَا وَإِثْبَاتِ
 صحتها عن محمد و على ابْنِي عَلَى بْنِ عَبْدِ
 الصَّمَدِ عَنْ أَبِيهِمَّا عَنْ أَبِي الْبَرَّ كَاتِبِ
 الحَسِينِ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ بَابُوِيهِ

سند صاحب وسائله سعيد بن هبة الله

راوندى

- الفائدة الخامسة
- [مشيخة المؤلف الحر العاملى]
- فى بيان بعض الطرق التى نروى بها الكتب المذكورة عن مؤلفيها.
- و إنما ذكرنا ذلك تيمنا، و تبركاً، باتصال السلسلة بأصحاب العصمة عليهم السلام، لا لتوقف العمل عليه.
- لتواتر تلك الكتب، و قيام القرائن على صحتها و ثبوتها، كما يأتى، إن شاء الله تعالى «١».
- فنقول «٢»: إننا نروى الكتب المذكورة، و غيرها، عن جماعة، منهم:

سند صاحب وسائله سعيد بن هبة الله

راوندى

- [الطريق السادس والثلاثون]
- و نروى كتاب (الخرائج و الجرائح) و كتاب (قصص الأنبياء) لسعيد بن هبة الله؛ الراوندى:
- بالإسناد السابق (ط ١٩) عن العلامة؛ الحسن بن المطهر (٥٢)، عن والده (١٠٥)، عن الشيخ مهذب الدين؛ الحسين بن ردة (١٠٦):
- عن [١٠٩] القاضى؛ أحمد بن على بن عبد الجبار؛ الطبرسى:
- عن [١١٠] سعيد بن هبة الله؛ الراوندى.

سند صاحب وسائله سعيد بن هبة الله

راوندى

• و نروى باقى الكتب، بالطرق المشار إليها و
الطرق المذكورة، عن مشايخنا و علمائنا،
رضى الله تعالى عنهم جميعا، و جزاهم عنا، و
عن الإسلام خيرا.

سند صاحب وسائل به رساله سعید بن هبۃ اللہ

راوندی

• سند صاحب وسائل (شیخ حر عاملی) به رساله سعید بن هبۃ اللہ راوندی در رساله‌ای که درباره احوال احادیث اصحاب و اثبات صحت آن‌هاست، محل بحث و تردید میان علماست و به صورت صریح مانند کتاب‌های مشهور "خرائج و جرائح" و "قصص انبیاء" ارائه نشده است [۱][۲].

سند صاحب وسائل به رساله سعید بن هبۃ اللہ

راوندی

- ## نوع سند صاحب وسائل به آثار راوندی
- شیخ حر عاملی دو نوع سند برای کتب اصحاب ذکر می‌کند: سند خاص و سند عام. سند خاص خود را به دو کتاب خرائج و جرائم و قصص انبیاء از سعید بن هبۃ اللہ راوندی در فائدہ پنجم وسائل ذکر می‌کند و افراد واسطه در این طریق همه از بزرگان و ثقات هستند [۱].

سند صاحب وسائل به رساله سعید بن هبۃ اللہ

راوندی

• اما درباره رساله‌ای که در باب احوال احادیث اصحاب و اثبات صحت آن‌هاست، چنین سند خاصی ارائه نشده و فقط به‌طور ضمنی در ذیل سند عام بیان می‌شود [۱]:

• در پایان فائدہ پنجم وسائل، صاحب وسائل اشاره می‌کند که "و نروی باقی کتب بالطرق المشار إلیها..." و این سند عام شامل کتاب‌هایی است که سند خاص مطرح نشده، از جمله رساله مورد بحث [۱][۲] مهدی‌الهادی‌الطرازی درسات الاستاذ:

سند صاحب وسایل به رساله سعید بن هبۃ اللہ

راوندی

- ##### اشکالات و دیدگاه‌های علماء درباره سند
- - برخی اشکال کرده‌اند که اعتمادی به سند خاص صاحب وسایل برای رساله مورد بحث نیست زیرا در طریق تخصصی ذکر نشده است و در روش صاحب وسایل، ذکر سند بیشتر جهت تیمن و تبرک است و الزاماً برای کاربست فقهی نیست [۱].

سند صاحب وسائله سعید بن هبۃ اللہ

راوندی

• - دیگر اشکال اساسی این است که دو شاگرد اصلی قطب راوندی این رساله را ذکر نکرده‌اند و ممکن است ناشناخته یا کم‌اهمیت بوده باشد [۱][۲].

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• والأولى وإن كانت غير نقية سندًا إلا أن الثانية
صحيحة*. *

• * والأمر تماماً عكس ذلك فإن الأولى صحيحة و
الثانية غير نقية سندًا (مهدى الهادوى الطهرانى)

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- وقد اشتملت هذه الطائفة من أخبار الطرح على عقدين:
 - عقد سلبي يردع عن حجية ما خالف الكتاب الكريم،
 - و عقد إيجابي يأمر بأخذ ما وافق الكتاب الكريم. و
- لا بد من الحديث حول كل من العقدين في نقاط.

الطائفة الثالثة مفادها نفيحجية ما يخالف الكتاب

- **الأولى** - أن مفادها هل يكون جملة خبرية - و هي استنكار صدور ما يخالف الكتاب عنهم - فتكون كالطائفة الأولى، أو مجرد نفيحجية التبديء المستفاد من الأمر الإرشادى بترك ما خالف الكتاب؟
- قد يدعى الأول بقرينة ما ورد فيها من أن على كل صواب نوراً فما لا نور عليه - و هو الخبر المخالف للكتاب - ليس بصواب فلا يكون صادراً عنهم.

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• إِلَّا أَنَّ الصَّحِيحَ هُوَ الثَّانِي، لِأَنَّ هَذِهِ الْجَمْلَةِ لَا تَعْدُ أَنْ تَكُونَ تَعْبِيرًا مَتَعَارِفًا عَنْ أَنَّ الْحَقَّ يَتَضَعُ وَالصَّوَابُ تَبَدُّلُ دَلَائِلِهِ وَتَبَشِّرُ أَمَارَاتِهِ فِي أَغْلَبِ الْأَحْيَانِ، وَلَيْسَ إِخْبَارًا عَنْ مَلَازِمَةِ دَائِمِيَّةٍ بَيْنَ الصَّدْقِ وَبَيْنَ ظَهُورِ النُّورِ وَالْحَقِيقَةِ.

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• و مما يشهد على عدم إرادة الاستنكار و نفي الصدور قوله عليه السلام في صدر رواية جميل (الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة) الظاهر في وجود الشبهة و احتمال المطابقة للواقع. فلا يستفاد من هذه الطائفة أكثر من نفي حجية ما خالف الكتاب الكريم.

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• **الثانية** - قد يقال أن هذه الطائفة لا تختص بأخبار الآحاد بل تشمل كل أمارء تؤدي إلى مخالفة الكتاب فتختلف عن الطائفتين السابقتين الظاهرتين بمقتضى سياقهما في النظر إلى حجية الرواية و السند خاصة. ومن هنا قد يستشكل في تخصيص دليل الحجية العام بها.

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- إِلَّا أَنَّ الصَّحِيحَ، تَقْدِيمٌ إِطْلَاقٌ هَذِهِ الْطَائِفَةَ - لَوْ تَمَتْ - عَلَى دَلِيلٍ حَجِيَّةٍ الْخَبَرِ بِاعتْبَارِ حَكْوَمَتِهَا عَلَيْهِ، إِذْ هِيَ كَأَدَلَّةِ الْمَانِعِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ فَرَضَ فِيهَا الْفَرَاغُ عَنْ أَصْلِ حَجِيَّةِ خَبَرِ الثَّقَةِ لِيُسْتَثْنَى مِنْهَا حَالَةٌ خَاصَّةٌ.
- فَتَكُونُ نَاظِرَةٌ إِلَى دَلِيلِ الْحَجِيَّةِ الْعَامِ وَحَاكِمَةٌ عَلَيْهِ،

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• مضافاً إلى أن القدر المتيقن منها هو خبر الثقة باعتباره الفرد البارز و المتعارف و الداخل في محل الابتلاء وقتئذ الذي كان يتربّب مخالفته لكتاب تاره و موافقته له أخرى، فلا يمكن تخصيصها بغير خبر الثقة.

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- **الثالثة** - إن هذه الطائفة يحتمل في مفادها عدة احتمالات:
 - الأول - أن تكون ناظرة إلى ما كان يعتمد عليه العامة في الفقه من الأحاديث أو الأقىسة و الاستحسانات فتردع عنها و ترشد إلى أن ما ينبغي الاعتماد عليه إنما هو الكتاب الكريم و السنة الشريفة القطعية، فتكون كسائر الأدلة الرادعة عن العمل بغير الكتاب و ما يكون بحكمه.

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• وهذا الاحتمال ينفيه تطبيق نفس العنوان في الطوائف الأخرى على ما ينقل عنهم من الروايات المخالفة للكتاب وأنه زخرف باطل لم نقله، فلا موجب لافتراض اختصاصها بأحاديث العامة وأقيمتهم.

الطائفة الثالثة مفادها نفيحجية ما يخالف الكتاب

- الثاني - أن تكون متعرضة لخصوص ما يخالف الكتاب و ما يوافقه، فتلغى المخالف عن الحجية و تأمر بأخذ المواقف مع السكوت عن الخبر الذي لا يوافق الكتاب و لا يخالفه.
- وهذا الاحتمال يبعده ظهور هذه الروايات في أنها بصدده إعطاء ضابط عملى للمكلفين، فكيف يتغافل عن هذا الصنف من الروايات التي تشكل أكثر ما صدر عنهم من أحاديث.

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- الثالث - أن يراد من الموافقة عدم المخالفة، فلا تدل على نفي حجية ما لا يوافق الكتاب ولا يخالفه.
- الرابع - أن يراد من المخالفة عدم الموافقة، فتدل على نفي حجية ما لا يوافق الكتاب ولا يخالفه.

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• ولا يبعد تعين الاحتمال الأخير منهما. بقرينة قوله عليه السلام «إن لكل حق حقيقة و على كل صواب نوراً» و جعل التفصيل في الحكم بلزم أخذ ما يوافق الكتاب و طرح ما يخالفه من تفريعات تلك الكبرى، فكانه يقول، خذ بما يوافق الكتاب لأنه نور على الصواب،

الطائفة الثالثة مفادها نفيحجية ما يخالف الكتاب

و حينئذ سوف تصبح هذه الطائفة من حيث المفاد كالطائفة السابقة الدالة على إلغاء ما لا شاهد عليه من الكتاب عن الحجية، و الذي قد يكون عرفاً بحكم إلغاء الخبر عن الحجية مطلقاً، فلا بد من تخصيصها بالخبر في أصول الدين مثلاً أو حملها على التقية، على أساس المناقشات المتقدمة في التعليق على تلك الطائفة.

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• **الرابعة** - أن العقد الإيجابي من مدلول هذه الطائفة دل على لزوم الأخذ بما وافق الكتاب. فهل يستظهر منه تأسيس حجية جديدة غير حجية خبر الثقة، فتكفى الموافقة للكتاب في حجية الخبر ولو كان من غير ثقة، أو أنه إرشاد إلى رفع المانع عن الحجية الناتج من مخالفة الخبر للكتاب، فلا يكون حجة إلا إذا اجتمعت شرائط الحجية الأخرى فيه، شأنه في ذلك شأن أدلة الشرطية و المانعية الأخرى؟

الطائفة الثالثة مفادها نفيحجية ما يخالف الكتاب

- الظاهر هو الثاني، سواء فسرنا الموافقة بعدم المخالفة أو بوجود مضمونه في الكتاب.
- أما على الأول فلأن مجرد عدم المخالفة لا يصلح لأن يكون سبباً للحجية بحسب مناسبات الحكم و الموضوع العرفية في باب الحجية القائمة على أساس الطريقية و الكاشفية.

الطائفة الثالثة مفادها نفيحجية ما يخالف الكتاب

• و أما على الثاني، فلأن تأسيس حجية ما يوجد مضمونه في الكتاب وإن لم يكن لغوياً عقلاً، حيث يمكن أن يظهر أثره فيما إذا فرضنا أن تلك الدلالة القرآنية ساقطة عن الحجية بالتصصيص و نحوه ثم ورد خبر يوافقها و يكون أخص من ذلك المخصوص، فإنه على تقدير جعل الحجية لهذا الخبر ترجع الدلالة القرآنية إلى الحجية ببركة حجية ذلك الخبر بمقدار مفاده.

الطائفة الثالثة مفادها نفيحجية ما يخالف الكتاب

- إِلَّا أَنْ هَذَا مَجْرِدُ أَثْرٍ عُقْلَىٰ وَلَيْسَ عَرْفَيَاً، بَلْ الْمُتَفَاهِمُ مِنَ الْأَمْرِ بِأَخْذِ مَا يَوْافِقُ الْكِتَابَ التَّعْوِيلُ عَلَى الْكِتَابِ لَا جَعْلُ الْحِجْيَةِ لِلْخَبَرِ الْمُوَافِقِ مَعَهُ.
- نَعَمْ لَا مَانِعَ مِنْ حِجْيَتِه بَدْلِيلٍ آخَرَ إِذَا اجْتَمَعَتْ سَائِرُ شُرُوطِ الْحِجْيَةِ فِيهِ، لِأَنَّ الْمَانِعَ هُوَ الْمُخَالِفَةُ مَعَ الْكِتَابِ وَالْمُفْرُوضُ اِنْتِفَائِهَا.

الطائفة الثالثة مفادها نفيحجية ما يخالف الكتاب

• الخامسة- أن العقد السلبي في هذه الطائفة دل على إلغاء ما يخالف الكتاب عن الحجية، و المخالفه كما تشمل التنافي بنحو التباين أو العموم من وجہ كذلك تشمل التنافي بنحو التخصيص أو التقييد أو الحكومة، لأن ذلك كله يصدق عليه المخالفه فيكون مقتضى إطلاقها طرح ما يعارض الكتاب الكريم مطلقاً سواء كان تعارضاً مستقراً أو غير مستقر.

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- وقد أجاب المحققون عن هذا الإشكال بأحد جوابين.
- الأول - أن المعارضه بنحو التخصيص أو التقييد أو الحكومية ليست بمخالفه عرفاً لأن الخاص و المقيد و الحاكم تكون قرينه على المراد من العام و المطلق و المحكوم فلا تعارض بينهما.

الطائفة الثالثة مفادها نفيحجية ما يخالف الكتاب

• الثاني - وجود علم إجمالي بصدور كثير من المخصصات و المقيادات للكتاب عن الأئمة عليهم السلام، و هذا إن لم يشكل قرينة متصلة تصرف عنوان المخالفة في هذه الروايات إلى الأنحاء الأخرى من المخالفة، أي التعارض المستحكم فلا أقل من سقوط الإطلاقات القرآنية عن الحجية بالتعارض الداخلي فيما بينها على أساس هذا العلم الإجمالي، فتبقى الأخبار المخصصة على حجيتها.

الطائفة الثالثة مفادها نفيحجية ما يخالف الكتاب

- السابعة - إذا كانت المخالفة بنحو العموم من وجهه، فهل يسقط الخبر عن الحجية رأساً أو في خصوص مورد التعارض؟ الصحيح هو الثاني، لأن العنوان الوارد في لسان هذه الأخبار - و هو اسم الموصول في قوله «ما خالف الكتاب» - مطلق يشمل كل أمارة تخالف الكتاب الكريم وليس مخصوصاً بالحديث أو الرواية، و من الواضح أنه في موارد التعارض بنحو العموم من وجهه يكون المخالف مع الكتاب إطلاق الحديث لا أصله فلا موجب لسقوط سنته.